S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1086 (1996)
5 December 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦)

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٢١، المعقودة
في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦**

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجه من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/1996/956)،

وإذ يرحب بتقريري الأمين العام المؤرخين ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/813) و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1*)، وإذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يثني على الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وعلى جهودها لمساعدة حكومة هايتي على تحويل الشرطة إلى شرطة محترفة وفي الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود الراهنة الرامية إلى إقامة قوة شرطة وطنية فعالة وتدريبها،

وإذ يلاحظ التحسن الذي طرأ في الأشهر الأخيرة على حالة الأمن في هايتي وقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة التحديات القائمة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يلاحظ كذلك التقلبات التي اعترت حالة الأمن في هايتي والتي ورد وصفها في تقريري الأمين العام المؤرخين ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يؤيد دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز بناء المؤسسات، والمصالحة الوطنية، والإنعاش الاقتصادي في هايتي،

96-35119 051296 051296

وإذ يلاحظ الدور الرئيسي الذي تضطلع به حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بدعم من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، للمساعدة في إقامة قوة شرطة وطنية هايتية ذات حجم كافٍ وهيكل مناسب تعمل بكامل طاقتها بوصفها عنصرا أساسيا في تدعيم الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي في هايتي، ويرحب، في هذا السياق، بالتقدم المستمر نحو إقامة الشرطة الوطنية الهايتية،

وإذ يؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما إسهام البعثة المدنية الدولية في هايتي في العمل على تدعيم السلام والديمقراطية في هايتي،

وإذ يقر بالصلة بين السلام والتنمية وإذ يؤكد أن وجود التزام مستمر من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي هو أمر لا غنى عنه لإقرار السلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل،

وإذ يسلّم بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وإقامة العدل، وتعمير بلده،

١ - يؤكد ما تتسم بـه إقامة قوة شرطة وطنية محترفة ذات حجم كاف وهيكل مناسب ومكتفية ذاتيا، وتعمل بكامل طاقتها وقادرة على الاضطلاع بكامل مهام الشرطة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي في هايتي؛

٢ - يقرر أن يمدد للمرة الأخيرة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، كما وردت في القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) وفي الفقرات من ٦ إلى ٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ووفقا لطلب حكومة هايتي، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بـ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٥٠٠ جندي، إلا إذا أفاد الأمين العام بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ بأن البعثة يمكن أن تقدم مساهمة إضافية في تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ١ أعلاه فتمدد ولايتها مرة أخرى، بعد استعراض يجريه المجلس، للمرة الأخيرة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن توصيات بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في قوام البعثة، في موعد غايته ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧؛

٤ - يسلم بأن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان أكبر مهمتين تواجهان حكومة هايتي وشعبها، ويؤكد أهمية استمرار التعاون الوثيق بين حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية كي يمكن تقديم المزيد من الدعم المالي؛

٥ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة بغية تنفيذ أحكام الولاية المحددة في الفقرة ٢ أعلاه؛

٦ - يطلب كذلك إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) من أجل دعم الشرطة الوطنية الهايتية، وذلك لكفالة أن تكون الشرطة مدربة تدريبا كافيا وأن تعمل بكامل طاقتها؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ توصيات بشأن طبيعة الوجود الدولي اللاحق في هايتي؛

٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.
